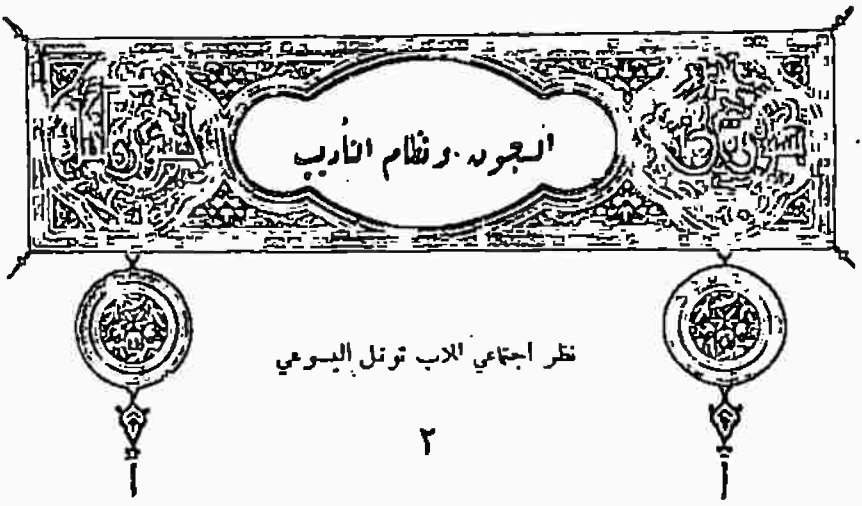

دار القوس المقلم

تطورت الفكرة في السجون مع الزمان ، وتأثرت بالتعليم الحديث ، ورأت الحكومات المتمدنة من واجبها ان تنظر الى السجون ليس فقط لكونها مقام القمع والانتقام والتكفير ، ولكن مكان الاصلاح والتأديب ايضاً[1] . ومن ثم فللمعتقلين بعض الحقوق في ان يعاملوا ليس فقط بالعدل وبموجب القانون الجزائي ، ولكن بالرفق والانسانية ايضاً .

واغا الغرض من هذا المقال لفت النظر الى ما يحتاج اليه السجناء من رعاية وعناية ادبية ومادية ، فنكشف على حالتهم النفسية وعن عوامل الشر في حياتهم . فانها لا ترفع عنهم مسؤولية اعمالهم ، وهم متمتعون بكامل حريتهم مخيرون في مقاصدهم وافعالهم ، فارتكبوا الجناية ومن العدل ان يعاقبوا عليها ؛ ولكن ظروف سقوطهم تدل على انهم كثيراً ما يندفعون الى الذنب اندفاعاً عن اضطراب في قواهم العقلية ، وقد تسمع كثيرين من سكان السجون يلعنون ساعة الجريمة ويقولون : طغاني الشيطان . ولا بد من امعان النظر في امرهم ودرس العوارض التي ادّت بهم الى السجون لنكون على بصيرة من معالجتهم ادبياً ومادياً .

---

(١) راجع المشرق السابق ص ٧٨١

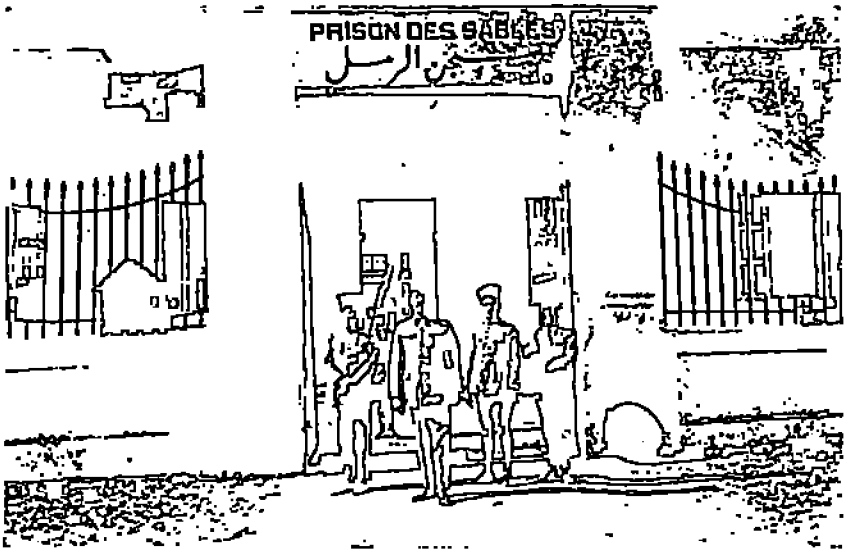

سجن بيروت — ضباط الادارة والحرس

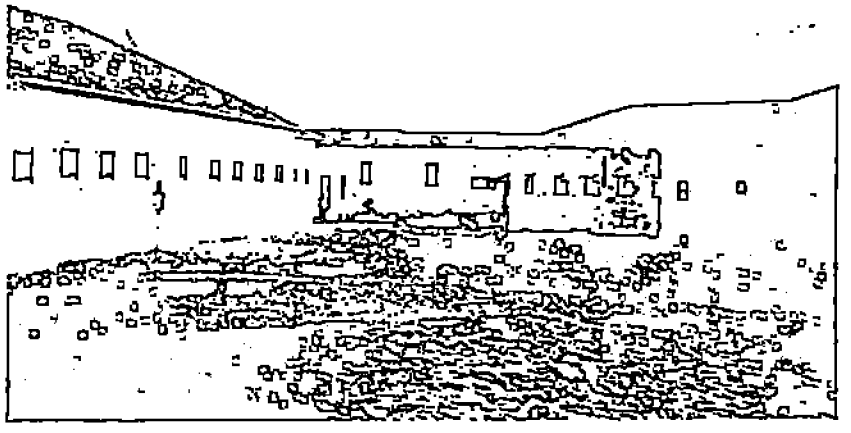

صورة فناء السجن الداخلي في بيروت أخذت من الجهة الشرقية

تعليم لومبروزو

واولاً لا بد من تفنيد اقوال الايطالي لامبروزو ، من ينسبون اليه نظرية « الجريم الفطري » . رأى ان بعض العلامات البدنية كهيئة الانسان وحجم رأسه وتقاطيع وجهه وملامح عيونه وغير ذلك من الامارات الفيسيولوجية والبسيكولوجية دليل على ان هذا الانسان منقاد الى ارتكاب الجرائم انقياداً اعمى ، نافياً الحرية الشخصية . وحاول اثبات قوله باختبارات اجراها في السجون وقال ما ملخصه ان الانسان مرتبط برباط السلالة مع سائر الكائنات الحية ، بالصفات الموروثة من صالحة او طالحة ، وان البيئة التي نشأ فيها أدّت الى صيرورته في حالة غصبته على ارتكاب الذنوب . وقال ايضاً ان بعض العاهات الدماغية دليل اكيد على ان من ابتلي بها انما هو مجرم بالفطرة ، مضطرّ الى ارتكاب الجرائم . واستنتج من ثمّ ان من حكمت عليهم الحكومة بالسجون كان الاولى بها ان تضعهم في المستشفيات او المارستانات .

ولكن العلماء فندوا طرًا اقوال لامبروزو . فان مزايا الاب الشرّيرة لا تقع حتماً في البنين ، وربّ ولد صالح نشأ عن أب شرير . وكثيرًا ما تصلح التربية الحسنة الفساد اللاحق ببنية الاولاد المولودين من الدين مصابين بالعاهات ، وكثير من الملامح التي اتخذها لامبروزو برهاناً قاطعاً على ان صاحبها انما هو «مجرم بالفطرة» قد تبدو على وجوه الاصحّاء الصالحين . وجلّ ما يدعونا الى تفنيد رأيه هو انه ينفي وجود الجريمة الحقيقي بنفيه صدورها عن العقل والارادة والحرية ، ويدعو الى نقض الشرع في دعائمه في ذمّه العقوبات والسجون .

ولكن فيما نحن نبتعد عن لامبروزو ، علينا ان نتجنب التطرّف الضارب صفحاً عن العوامل والظروف التي تخفّف من مسؤلية المجرمين ، فحقوقها مراعاة في تشريع البلاد المتمدنة ، وهي الداعية الى تلطيف العقوبات ؛ وقد اوحت الى اولياء الامر نظامات السجون الحديثة المختلفة على اختلاف البلاد واخلاقها ومشاربها ، كما سنرى . وهي التي ادخلت في القانون الجزائي في بلادنا المواد

الموجبة للعذر المختفة انواع القصاصات[1] . لان النفس وقواها ، وان تكن باطنياً وفي الداخل ، كما يقول الفلاسفة ، غير مقيَّدة بالمادة ، فهي مقيدة بها خارجياً وبانواع شتى . وبهذا المعنى صدق من قال ان العقل لا يفقه الا ما ناله من الحواس . ولا بد من امعان النظر في هذا الكلام تخطياً الى ما نزيده من الكشف على حالة السجين النفسية .

العقل الصحيح في الجسم الصحيح

هذا غاية ما كان يتمناه الرومان للانسان في حياته حتى سار عندهم مثلاً فقالوا « *mens sana in corpore sano* » وهذا ما تعلمنا طلبه من الله في صلاتنا الكنائسية : صحة النفس والجسد ، اذ فيها الوقاية من جميع الشرور ، ولا تنوب البشر نائبة الا عن اختلال فيها . فمن تمكن من كامل قواه الروحية والجسدية تمكن من القيام بواجباته احسن قيام ووفى الطبيعة البشرية حقها . والَّا فلا . لان الانسان حيوان ناطق ؛ بجسده يشبه البهائم وبروحه يشبه الملاك . فالفرق بينه وبين العجماوات هو انه يعقل ويفهم ولذلك سمي ناطقاً ، والفرق بينه وبين الملاك هو ان نفسه الروحانية مقيدة في اعمالها بالحواس ، فلا يدرك بالعقل الا ما يناله بالحواس خلاف الملاك . وان الصلة في الانسان بين النفس والمادة والعقل والحواس معهودة بشروط كثيرة اذا ما اضطرب احدها تبلبلت من ثم حياة الانسان في سائر مرافقها تبلبلاً متفاوتاً على تفاوت الاضطرابات الواقعة في تلك الشروط .

قال الدكتور غراسه[2] ان الانسان في حياته هذه لا يستطيع الاحساس والفكر والارادة طبقاً للواجب ما لم يكن جسده صحيحاً لا تمته شائبة ، وعلى الخصوص ما لم يكن دماغه وخلاياه النخاعية معصومة من كل ضرر . ولما كان هذا التعادل الكامل في العناصر البدنية مما لا يكاد يوجد بين البشر ، فلا عجب ان لا يكاد احد منهم يعصم في حياته واعماله من شائبة دالة عن

(١) راجع باز : مرقاة الحقوق ، عدد ٦٢٣ وما بعده

(٢) راجع مجلة العالمين الافرنسية ، ٢٥ حزيران ١٩١١

موضع خلل في عقله . وفطن العرب الى هذه الحقيقة[1]

« قال ابو هلال : ومن العجب ان العرب غلطت في جميع الخصال باقوام جعلوهم اعلاماً فيها ، فضربوا بهم المثل اذا ارادوا المبالغة ، فقالوا : احلم من الاحنف ، ومن قيس بن عاصم ، واجود من حاتم ، ومن كعب بن مامة ، واشجع من بسطام ، وابين من سحبان ، وارمى من ابن تفن ، واعلم من دغفل ، ولم يقولوا اعقل من فلان ، فلعلهم لم يتكملوا عقل احد ، على حسب ما قال الاعرابي وقد قيل له حد لنا العقل ، فقال : كيف احده ولم اره كاملا في احد . — وقالوا لكل شيء غاية وحد ، والعقل لا غاية له ولا حد ، ولكن الناس يتفاوتون فيه كتفاوت الازهار في الرائحة والطيب . »

لنضرب صفحاً عن اسباب ذلك الخلل في الانسان وعن الاضطراب الذي يحدث فيه من جراء الخطايا ، مع ما تجره من العادات السيئة ، وعلى الخصوص من جراء الخطيئة الاصلية وعواقبها الذميمة ؛ وحسبنا النظر الى القضية من الوجهة التي تهمنا ، اعني الكشف على الاسباب التي دفعت المذنبين الى ارتكاب الذنوب . فانما هي الاختلال في توازن قواهم العقلية والجسدية . كما ان اضطراب الامزجة في البدن يولد الداء ويستدعي الدواء ، كذلك ايضاً نقول ان اعمال المجرمين قد تصدر عن اضطراب يستدعي المعالجة مع مراعاة الفرق بين امراض الجسد وامراض النفس فان تلك غير مقيدة غالباً بحرية الانسان اما هذه فقد يغلب عليها تصرف الانسان الاختياري ، وان يكن معهوداً بشروط غير اختيارية ، وبعضها متعلق بعوارض خارجة عنه وأثرت فيه تأثيراً : كالنشوء والسلالة ، والتربية ، والبيئة ، والطبقة الاجتماعية ، وسائر الظروف التي تتلون بها حياة الافراد ، والواجب مراعاتها في تعيين عاهاته النفسية .

علل النفوس

العقل الشاذ

ضل من ظن ان سكان السجون طراً هم من الناقصي العقل المعدومي الذكاء ، الغدم ، البلهاء ! . قد جرى احصاء المجرمين في اسبانية وتوزيعهم فئة فئة على تفاوت درجات ذكائهم ، ففحصوا منهم ٢٣,٦٠٠ فكان منهم ٦٧,٥٤

---

١) النويري : نهاية الارب ، ٣ : ٢٢٢

بالمئة متمتعون بكامل عقلهم و ١٠,١٧ بالمئة مختلو الشعور بعض الاختلال ؛ و ١٨,٨٠ بالمئة مفسودو الرأي و ٧,٥ ناقصو العقل ، و ٢,٧٤ معدومو العقل . ودرس احد الاطباء حالة السجناء الفكرية وكان عددهم ٢,٠٠٥ فكان منهم ١,٢٤٩ ذوو ذكاء متوسط ، و ٣٧ ذوو ذكاء نابغ ، و ٣٥ بلهاء اغبياء.[1] . ومن زار السجون في بلادنا وتحدث الى سكانها وامعن النظر في حالتهم الفكرية وجدهم اجمالاً غير مختلفين عن اولاد عمهم في اوربة.

ومما يزيد حالتهم تفاقماً انهم في الغالب لم يتثقفوا بالثقافة الادبية الكافية ، ولم يفقهوا مبادئ الدين والشرع الادبي فلا يسمعون لضميرهم او كأن دود ضميرهم قد مات فلا وخز ولا تبكيت . وان محيط السجون وامثال المذنبين الرديئة عوض ان تقوم معوج عقولهم تزيدها تلوياً وفساداً. وعدد عظيم من السجناء في بلادنا اميون لا صلة لهم بالحياة الفكرية ، الا بما يسمعونه ويرونه في محيطهم السيء الردي.

الارادة بين عناد وانقياد

قال الدكتور غراسه ان ضعف الارادة هو اجلى ما يبدو من مظاهر العاهات النفسية في سكان السجون وهذا ما تشهد عليه اعمالهم طراً. ان عزائمنا في الحياة العادية تشتد وتتثبت باسباب معقولة ترتبط بالتفكير ارتباطاً بطيئاً او سريعاً بعد فحص العوامل والظروف ، والمقابلة بينها ، واستنتاج نتائجها ؛ وان قوة الارادة في الانسان مؤسسة على تلك العزائم. اما قوة الارادة عند الكثيرين من المقبلين على الاعمال الذميمة فهي عدم او اشبه بالعدم لانها غير مدعمة على اساس معقول ، ومع ذلك فانهم عنيدون متمردون تنثني البهيمة عن غيها ، وهم عن عنادهم لا يتزعزعون . لا تسألهم كيف يفضاون وكيف يوصلون وجل ما عهدوه في انفسهم هو انهم اشعروا بدافع دفعهم الى العمل فقاموا على وجوههم يهيمون. فلا رأي لهم صادر عن مشورة او عن مقابلة في الامور وعلاتها ولا يردعون النفس الامارة بالسوء ، واذا ما دبروا الحيلة على الجريمة فلا يحسبون

---

١) راجع جولي : الجريمة ، باريس ١٨٨٨

حساباً لديّان ولا لقاض ، ولا يخافون الله ولا الناس.

قد يترددون في مباشرة الفظائع لا عن وسواس بالضمير ، ولكن خشية ان يُلقى القبض عليهم ويطرحوا في السجون ، فيتداولون الوسائل الواجب استعمالها لاتقاء الوقوع في ايدي الجندرمة والسقوط في السجن . اما العذاب والاضرار التي يوقعونها في غيرهم ، فليس من طائل تحتها في نظرهم ، وهم يتوهمون ان الجريمة اذا ظلّت مكتومة لم تكن جريمة . فاذا خيم الظلام على حركاتهم وامنوا مراقبة المراقبين اقبلوا على الفظائع ، لا عن ارادة قوية ولكن عن اندفاع اعمى.

اما عواطفهم واحساساتهم فكأنها لا وجود لها . في الغالب لم تتيقظ في قلوبهم عواطف المحبة والحنوّ في التربية العائلية ، وقد اعتادوا منذ الصغر الجولان والدوران وفقدان الزمان. لا يرفقون بانسان ولا بحيوان ومع ذلك فربما اعتراهم عاطفة شفقة مزوّرة فيبكون على ديك مكسور او على كلب مدعوس ولا تدمع عينهم لدموع الثكلى ، وربما سروا عند مشاهدتهم عذاب غيرهم. يفاخرون بشجاعتهم واعمالهم المستغربة وهم مع ذلك جبناء كذابون. ينفرون من نصائح الصالحين وينقادون الى خزعبلات المشعوذين وخرافاتهم.

عوامل الشر

منها المادية والاقتصادية والاجتماعية والادبية

المادية

من اعظم العوامل الدافعة الى ارتكاب الجرائم شرب المسكرات والادمان على المخدّرات. قبيل ان يصعد على خشبة المشنقة في ساحة العدلية في بيروت ، في شهر نيسان الماضي ، سُمع احد الاثنين المحكوم عليهما بالاعدام يقول جهارًا «العرق العرق ! هو القاتل». وروي عن محمود فهمي القيسي باشا مدير ادارة عموم الامن العام في مصر قوله: أن احدى علل ازدياد الجرائم هي الكوكايين. وقال : ان جملة من كانوا في السجون في مصر بسبب المخدّرات ٤٦٣٤. وعالج

السيد جولي الاختصاصي في العلم الجنائي قضية المخدرات والمسكرات ، فقال ان المشروبات الكحولية مضرة ولكن محلات الشرب اضر ، اذ فيها تختمر افكار المدمنين على الشرب ومنها يندفعون الى ارتكاب الجرائم. وقال الاستاذ دوبرا ان علة العاهات العقلية الاساسية انما هي التسمم بشرب الكحول. وقال قرياني : زهاء نصف السجناء من الاحداث هم ابناء اهلين قد اعتادوا المسكرات.

الاقتصادية

قال الافرنج: الجوع مرشد فاسد . وقال القيسي باشا: « ان ازدياد الجرائم في بعض السنين دون البعض الآخر سببه الازمة الاقتصادية . اذا تدهورت اسعار القطن وانقبضت الايدي التي كانت في الامس مبسوطة للعطاء وجاع الناس حدثتهم النفس بالسرقة واذا سرقوا مرة تعودوا السرقة واندفعوا في تيار الجرائم. »

ولا حاجة الى الاسهاب في ذكر الدواعي الدافعة الى التهتك والفجور فانما هي الجوع غالباً. الجوع الدافع النعجة لتلتمس الكلاء في جوار الذيب ، والمؤدي ببنات الجبل الفقيرات الى المدن لخدمة فمن ثم الى التشرد والسقوط والسجن. والجوع هو الداعي الاساسي الى التلصص والنزو والغارات والقتل.

الاجتماعية

مصدرها في الغالب النعرة الدينية ، والحزازات القديمة الكامنة في الصدور وان يكن عقلاء الناس لا ينقادون الى تأثيراتها في حياتهم ، فهي مع ذلك قابضة على ناصية حياتنا الاجتماعية في الشرق. فاذا وقعت ازمة او حدث خلاف بين طائفة وطائفة ، اتسع الخرق سريعاً ودبّ الفساد على الخصوص في العقول القاصرة والارادات الجموحة.

وضع الاستاذ فؤاد عمون[1] كتاباً بالافرنسية على الجنايات في بلادنا ، وددنا لو عرب لقراء العربية لما فيه من الفوائد العميمة ، بغضّ النظر عن بعض الاقوال

(١) Fouad Ammoun : *La Syrie criminelle*, Giard, 1929.

والآراء التي لا نوافقه عليها قال في الجرائم التي تسببها النعرة الطائفية ان عددها قد بلغ مبلغاً هائلاً في الايام العصيبة ، سنة ١٩٢٣ ، في مقاطعة الشوف ، وعدد سكانها لا يجاوز الستين الفاً ، فقد احصوا ١٧ حادث قتل في شهر واحد وسببه النعرة الطائفية . ومثل تلك الحوادث جرت في البقاع . ولا تسأل عن الدم الذي اهرق في الفتن التي قام فيها العنصر القوي على العنصر الضعيف ، واعمل فيه السيف والنار في جبل عامل بعد الاحتلال وفي ما قبل ذلك في سائر البلاد .

الادبية

السواد الاعظم من السجناء لا يعرفون القراءة ولا الكتابة ، ولم يتفقهوا على معلم ، ولم يتهذبوا على مهذب . فنالهم ما نالهم من الفساد من عدم ارتيادهم المدارس . ولعل بعضهم دخل المدارس وتعلم ، لكنه لم يجد في اساتذته القدوة الصالحة ولم يتهذب . وان وجود اساتذة غير مستحقين ثقة الامة فيهم لامر معروف حمل الوزير ادّه على اغلاقه بعض المدارس اتقاء الشرور الناجمة عنها للناشئة . في مثل تلك المعاهد تسلم مقاليد التعليم رجالاً خيم على عقلهم الظلام ، ودبّ في فؤادهم الفساد ، فلا خير يرجى منهم لانقاذ الامة . ومن المضرات بالاولاد المدارس اللادينية او المدارس التي لا يلقن فيها التعليم الديني الكافي ، لغرس خوف الله في القلوب والردع عن المحرمات . ان الاحصاءات في هذا الصدد لم تتم في بلادنا فلا بأس ان نتخذها عن غيرنا عبرة

نشرت وزارة التجارة في كندة الاحصاءات الجنائية في السنة ١٩١٥ وفيها تناسب بين عدد الجرائم التي ارتكبها الاحداث في جميع الاقاليم . قابلوا بين اقليم انطاريو المتغلب فيه التعليم اللادينيّ ، واقليم كيبيك الاكثر عناية بالتربية الدينية ، وكلا الاقليمين يكادان يتساويان في عدد السكان وفي كل منهما زهاء مليوني نسمة ونصف المليون . اما الاحداث المجرمون فهم في البلاد ذات التعليم الديني ثلث ما هم عليه في غيرها . وقابلوا بين مدينة تورونتو وعدد سكانها زهاء ٤٠٠,٠٠٠ ومدينة مونريال وعدد سكانها زهاء ٥٠٠,٠٠٠ فكان عدد الاولاد المحكوم عليهم في الاولى ٨٥٣ وفي الثانية ٥٦٨ في مدة واحدة ، ولاحظوا ان النفوذ في التعليم في مونريال انما هو للمدارس الكاثوليكية ،

وكل يعلم ان المدارس الكاثوليكية هي شديدة الحرص على التعليم الديني ، فجاء مثلها برهاناً على ان قلة التعليم الديني او عدمه هو من اقوى عوامل السوء.

كثرة الجرائم في بلادنا

حيث تنتشر الاوبئة ويفسد الهواء ، يكثر عدد المرضى. ولما كانت عوامل السوء على ما وصفناها من الكثرة والقوة فلا عجب ان يكون عدد الجرائم في بلادنا كثيراً ، وعدد السجون عشرات ، وكلها ، على رحبها ، تغص بالسكان . لا تفتح جريدة اليوم الا وترى جزءاً عظيماً من اخبارها المحلية مدبجاً باخبار الجرائم كأن دائرة الامن العام عاهدت ادارة الجريدة على عمود كامل في الصحيفة كل يوم من ايام الاسبوع. هي السلسلة المشؤومة وحلقاتها السرقات والتعدي والقتل والظلم . تجر المذنبين وتزجهم في السجون . كم هو عددهم ؟

قال السيد فؤاد عون ان نظام العقاب في سورية انما هو في تطوره الاول ، ولم يبلغ بعد الى ما يرجى منه من الاصلاح واول خطوة في سبيل الاصلاح هي وضع الاحصاءات الرسمية ، وهذه الاحصاءات لم تتم بعد في بلادنا . وبذل المؤلف المذكور جهده في عد الجرائم في البلاد ، والمقابلة بينها وبين غيرها افادة وانذاراً فقال :

في ١ كانون الثاني سنة ١٩٢٨ ، كان عدد المحكوم عليهم او المعتقلين في سجون سورية ولبنان وبلاد العلويين وفلسطين ٥,٨٧٧ ، على عدد السكان العام في تلك البلاد وهو ٢,٩٢١,٠٠٠ مما يؤدي الى معدل ٢٠١ على ١٠٠,٠٠٠ ساكن.

اما في فرنسة سنة ١٨٦٩ ، في عهد كانت الحياة الاقتصادية اخف وطأة على البلاد منها عندنا ، فكان عدد السجناء ٦٥,٠٧٥ على ثمانية وثلاثين مليوناً او ١٧١ على ١٠٠,٠٠٠ ساكن . هذا ولم يشمل احصاء سورية عدد المعتقلين بسبب الثورات الاخيرة من الذين لم ينالوا العفو . فضلاً عن ان العفو العام سنة ١٩١٨ كان قد افرغ السجون من سكانها . فاحصاء الاستاذ عون في سورية يتناول

المحكوم عليهم منذ عشرين سنة واكثر . فتصوّر الفرق واحكم في كثرة عدد المجرمين في بلادنا ، وفي واجب الناس سبيل الاصلاح لتلك الحالة المشؤومة باستعمال وسائل التأديب.

واذا ما نظرنا الى تطوّر الحركة في دور القضاء ، رأينا ان عدد الجنايات اخذ بازدياد سنة فسنة.

في بيروت من ١٩١٩ الى ١٩٢٥ ، زاد عدد القضايا ٤٧ بالمئة ؛ وفي دمشق من ١٩٢٢ الى ١٩٢٧ ، ٧٢ بالمئة.

اما في فلسطين وقد اجروا الاحصاءات الرسمية ، فالبرهان واضح على تفاقم الداء وتكاثر عدد الجرائم واليك اللائحة فاحكم :

	١٩٢٦	١٩٢٧	١٩٢٨
القتل العمد	٩٥	٠٠٨٤	٠١١٨
القتل من غير عمد		٠٠٥٥	٠٠٨٦
الشروع بالقتل		٠١٠٤	٠١٢١
الجرح البليغ		٠٢٩٦	٠٣٢٣
التلصص		٠٠٩٥	
السرقة		١٣٥٦	١٤٩٤
السرقة المشكلة		٠١٥٨	
هتك العرض		٠٣٤٥	٠٤٠٩
الحريق العمد		٠٤٧٤	٠٦٣٦
تزييف النقود		٠٣٧٨	٠٣٥٤
شهادة الزور		٠١٤٩	٠٢١٩

من تفاقم الداء تبدو ضرورة معالجة الدواء واستعمال وسائل التأديب . ليس فقط بالحجر على المعتقلين ، ولكن بتشغيلهم وتعليمهم. والعناية بهم عناية الاستاذ بتلميذه ، والطبيب بمريضه ، كما سنرى. (للبحث صلة)